

2021

التخطيط للاستدامة الاجتماعية بعد جائحة كورونا

م.م اشواق قاسم توفيق
planner77qqq@yahoo.com, ديوان الوقف السني

Follow this and additional works at: <https://digitalcommons.aaru.edu.jo/midad>



Part of the [Arts and Humanities Commons](#), and the [Law Commons](#)

Recommended Citation

"توفيق, م.م اشواق قاسم (2021) "التخطيط للاستدامة الاجتماعية بعد جائحة كورونا
Quarterly Journal: Vol. 22: Iss. 1, Article 13.

Available at: <https://digitalcommons.aaru.edu.jo/midad/vol22/iss1/13>

This Article is brought to you for free and open access by Arab Journals Platform. It has been accepted for inclusion in Midad AL-Adab Refereed Quarterly Journal by an authorized editor. The journal is hosted on [Digital Commons](#), an Elsevier platform. For more information, please contact rakan@aarj.edu.jo, marah@aarj.edu.jo, u.murad@aarj.edu.jo.

التخطيط للاستدامة الاجتماعية بعد جائحة كورونا

م.م اشواق قاسم توفيق
ديوان الوقف السني
planner77qqq@yahoo.com

*Planning for social sustainability after the Coronavirus
pandemic*

*M. Ashwaq Qasim Tawfiq
The Sunni Endowment Office
planner77qqq@yahoo.com*

ملخص البحث

يعاني المجتمع العراقي اليوم بالكثير من الأزمات الاجتماعية التي لحقت نتيجة انتشار فيروس كورونا المستجد، والتي ينبغي على الجهات المعنية بسرعة التخطيط للاستدامة الاجتماعية والتي من أهم أركانها هي الإنسان والذي يعتبر هو حجر الزاوية في أية عملية تنموية، وهو الذي يدفع بعملية النمو إلى حيث يريد المجتمع في ضوء إمكانياته وموارده المتاحة، وقد اجمع اغلب المفكرين الاجتماعيين على الإنسان باعتباره أساس التغيير، وعلى تحقيق التنمية الاجتماعية إلا إنهم اختلفوا في تحديد مفهومها. ومتطلبات إشباع الحاجات الأساسية وحسب أولوياتها تتمثل في: (ضمان العمل وتمكين هذه الفئات من الإنتاج، ضمان حد أدنى مناسب من الدخل، توفير المسكن الصحي اللائم، توفير الرعاية الصحية المناسبة).

ومتطلبات المحافظة على القدرات الإنسانية (رأس المال الاجتماعي) تتمثل في: (توفير فرص التعليم المستمر، توفير الفرص لتنمية المهارات الإنسانية، توفير البرامج الإصلاحية، توفير الفرص لتنمية الابتكار، توفير الفرص للمساهمة في تحسين أحوال المجتمع). ومتطلبات المحافظة على قدرات المجتمع، تتمثل في: (دعم وتشجيع التنمية الاقتصادية، المحافظة على هوية وثقافة المجتمع، المشاركة في العمل المجتمعي العام، توفير فرص التفاعل الاجتماعي، تشجيع ودعم الشبكات الاجتماعية). كما ان متطلبات الاستدامة الاجتماعية وهي مقابلة الحاجات الأساسية للإنسان وتحسين أحواله الاجتماعية وتحسين المشاركة في إطار ديمقراطي وتمكين الابتكار الاجتماعي وضمان التوزيع العادل للموارد وتحسين أحوال السكان في المجتمع واستمرار وصيانة وتطوير رأس المال الاجتماعي.

Abstract

Today, Iraqi society suffers from many social crises caused by the spread of the new Corona virus, and therefore the concerned authorities should quickly plan for social sustainability, which is one of the most important pillars of which is the human being, which is the cornerstone of any development process, and it is he who pushes his work to grow to where the community wants In light of his available capabilities and resources, most social thinkers have unanimously agreed on the human being as the basis for change, and on achieving social development, but they differed in defining its concept.

The requirements for preserving human capabilities (social capital) are: (providing opportunities for continuous education, providing opportunities to develop human skills, providing reform programs, providing opportunities for the development of innovation, providing opportunities to contribute to improving the conditions of society).

The requirements for preserving the community's capabilities are: (supporting and encouraging economic development, preserving the identity and culture of the community, participating in general community work, providing opportunities for social interaction, encouraging and supporting social networks).

The requirements of social sustainability are meeting the basic needs of the human being, improving his social conditions, improving participation in a democratic framework, enabling social innovation, ensuring the equitable distribution of resources, improving the conditions of the population in society, and continuing, maintaining and developing social capital.

المقدمة

إن العالم اليوم يواجه العديد من التحديات لإعادة التشكيل الاجتماعي الذي تغير كثيراً بعد ظهور جائحة وباء فيروس كورونا، حيث أدى هذا الوباء بالعديد من التأثيرات السلبية على كافة الدول. وأثر على الحياة الاقتصادية والاجتماعية والصناعية والسياسية لدول العالم، وتتميز كل دولة عن أخرى بقدرتها على التخطيط للاستدامة الاجتماعية وقدرتها على الإصلاح الاقتصادي والسياسي. وتعتبر المرونة والمقاومة الحضرية والتي تتمثل في قدرة الدولة على التطور والازدهار في ظل انتشار الوباء من أهم سمات التخطيط للاستدامة الاجتماعية، كما إن التخطيط للاستدامة الاجتماعية أمر لا يمكن تحقيقه بسهولة دون اعتماد سياسات وبرامج (التنمية المستدامة) للحد من الآثار الاجتماعية التي نتجت جراء فيروس كورونا المستجد.

وهذا يتطلب دمج جميع الأنشطة المرتبطة بالمسؤولية الاجتماعية والتنمية المستدامة داخل العمليات الاستراتيجية الموجودة بالدولة. كما يتضح أن هناك الكثير من الفئات في المجتمع تدخل ضمن نطاق الفئات الأولى بالرعاية مما يتطلب الأمر ليس فقط تقديم الخدمات الاجتماعية لهم لمساعدتهم على التكيف المرضي مع الحياة ولكن لتحقيق الاستدامة الاجتماعية لهذه الخدمات، بما يمكنهم من استثمار قدراتهم وإمكانياتهم وحصولهم على الفرصة المتساوية في العمل والصحة والتعليم والمشاركة الإيجابية في أمور مجتمعهم، والذي يمكن أن تلعب مهنة الخدمة الاجتماعية دوراً هاماً في تحقيق هذه الاستدامة الاجتماعية للخدمات من خلال إسهام طريقة التخطيط الاجتماعي.

مشكلة البحث:

يعاني العالم اليوم من سلسلة غير مسبوقة من الكوارث والأزمات والضعف الاجتماعي والسياسي والاقتصادي، ولعل أبرز هذه الأزمات أزمة فيروس كورونا المستجد والذي هدد العالم أجمع وأثر على كافة المجالات في كافة الدول، مما دفع العالم بشكل عام ودولة العراق بشكل خاص على الصمود في مواجهة هذه الكوارث وإعادة هيكلة التخطيط للتنمية الشاملة المستدامة للمجتمع، ولكي يتم التخطيط فإنه يستوجب مشاركة كافة أفراد المجتمع للعمل على تحسين الأداء الاجتماعي للدولة.

لذلك تتحدد مشكلة البحث في محاولة التوصل إلى مؤشرات تخطيطية لغرض تحقيق الاستدامة الاجتماعية للخدمات المقدمة للأسر الأولى بالرعاية في المجتمع بعد جائحة فيروس كورونا المستجد، ويمكن صياغة مشكلة البحث في شكل التساؤلات التالية.

- 1- ما هي الفئات الأولى بالرعاية في المجتمع؟
- 2- ما هي متطلبات الاستدامة الاجتماعية للمجتمع العراقي؟
- 3- ما هي معوقات تحقيق الاستدامة الاجتماعية؟
- 4- ما المؤشرات التخطيطية لتحقيق الاستدامة الاجتماعية بعد جائحة كورونا؟

أهداف البحث:

يهدف البحث بصورة أساسية إلى عملية التخطيط للاستدامة الاجتماعية في دولة العراق، عن طريق وضع خطط وبرامج استراتيجية للنمو والتنمية الاجتماعية، مع مراعاة عدالة توزيع الدخل وبرامج التنشئة الاجتماعية وتلبية كافة الحقوق لأفراد المجتمع للعيش حياة صحية كريمة.

أهمية البحث وأسباب اختياره:

تتبع أهمية البحث من بيان الدور الهام الذي تلعبه المؤسسات الاجتماعية لمواجهة الكوارث البيئية والدفع بعجلة التنمية بما يتناسب مع الإمكانيات والموارد المتاحة في المجتمع، وقد دفعني لاختيار هذا البحث لبيان دور المواطن في عملية الاستدامة الاجتماعية، حيث أن الإنسان يعتبر هو المؤسس لأي عملية تنمية ورأس مال المجتمع ككل، حيث إذا أخذ الإنسان الرعاية الكاملة وعرف حقوقه وواجباته وما له وما عليه يستطيع بناء مجده وحضارته وتحقيق أهدافه المرجوة.

منهج البحث:

اعتمد البحث الحالي على استخدام المنهج الوصفي التحليلي القائم على التحليل النظري لكافة الدراسات المتعلقة والخاصة في كل من نظم التخطيط والتنمية المستدامة المطبقة في العالم والذي يمكن تطبيقها في المجتمع العراقي.

مصطلحات البحث:

■ التخطيط:

الأداة الأساسية والمنهج الفعال لأي عملية تنمية وإصلاح في المجتمع، حيث يعد هو المرجع الرئيسي لارتقاء المجتمع والعيش بحياة أفضل للأفراد.

ويتحكم التخطيط في ديناميات الإصلاح الاجتماعي وقوته واتجاهاته تجاه إطار فكري وثقافي محدد كأداة لتحقيق العدالة والمساواة والمواطنة ومقابلة الحاجات والمطالب الجماهيرية وتدعيم المشاركة الاجتماعية والإصلاح في المجتمع، كما أن يعد اداه ومنهج للإصلاح الاجتماعي فإنه يعمل على مواجهة المشكلات المتوقعة من الإصلاح الاجتماعي والاقتصادي والسياسي وتحديث الفكر وباختصار المشكلات الناجمة عن المشروع الحضاري والثقافي للإصلاح الاجتماعي. (السروجي، 2009، 384).

وتتبنى الخدمة الاجتماعية مسؤولية التخطيط الاجتماعي الذي يعتبر مدخل هام وضروري لتلبية المتطلبات الأساسية لأفراد المجتمع، إذ يعمل التخطيط على الموازنة بين الموارد المتاحة المادية والبشرية وتعبئة وتوظيف هذه الموارد خلال فترة زمنية محددة، وطالما أن التخطيط يهتم بالمستقبل لذا فإنه يمكن أن يساهم في تصميم برامج وخدمات للوقاية

من حدوث مشكلات اجتماعية معينة، كذلك مواجهة وحل المشكلات الاجتماعية القائمة. (عمران، 1997، 327).

كما يهتم التخطيط الاجتماعي أيضاً بإحداث تغييرات جوهرية في تصميم البرامج والإجراءات المختلفة بتخفيض الوقت والجهد والتكاليف للحصول على المزايا المختلفة والخدمات الاجتماعية وزيادة فعالية الموارد المجتمعية النادرة ومن ثم يساعد التخطيط الاجتماعي في تحقيق الاستدامة الاجتماعية للخدمات المقدمة للفئات الأولى بالرعاية.

■ الاستدامة الاجتماعية:

تعرف الاستدامة الاجتماعية بأنها نشاط متواصل يهدف إلى تحسين نوعية الحياة لجميع قطاعات المجتمع الآن وفي المستقبل. وهذا النشاط هو روح جماعية تعاونية شاملة للأفراد والمنظمات في المجتمع بما يعود بالنفع على الوطن والمجتمع ككل. وتتطلب الاستدامة الاجتماعية أن يصل جميع أفراد المجتمع إلى مرحلة يقبلون فيها الاختلافات كما ويعتبرونها مصدر القوة والاختلاف الذي يدفع إلى النمو والرفاهية للجميع. وتهدف الاستدامة الاجتماعية إلى توسيع نطاق خيارات الشخص، وتجاوز دخله ونموه الاقتصادي، والسعي لتحقيق الرخاء والاستفادة الكاملة من قدراته. حيث إنه يضع للإنسان (احتياجاته وتوقعاته والفرص الممكنة) في مركز اهتماماته وأنشطته، وكذلك الأجيال الحالية والمستقبلية.

وهناك عدة طرق للاستدامة بعضها يلبي الاحتياجات البشرية للاستدامة البيئية والاستدامة الاقتصادية والاستدامة الاجتماعية، وهو النموذج الأكثر قبولاً على نطاق واسع لحل قضايا الاستدامة. ويشمل مفهوم "الاستدامة الاجتماعية" في هذا النهج الموضوعات التالية: العدالة الاجتماعية، وسبل العيش، والإنصاف الصحي، وتنمية المجتمع، والموارد المتاحة، وسبل الدعم، ورأس المال القومي، والمسؤوليات الاجتماعية، والعدالة، والقدرة على الصمود، المعيشة والتكيف مع المجتمع. (الجبوري، 2020، 307).

■ جائحة كورونا:

ويطلق على فيروس كورونا مسمى (COVID-19)، وهو فيروس مستجد في الآونة الأخيرة، وانتشر في وقت قصير إلى العالم أجمع وكان له تأثير خطير على المجتمع، وهو نتاج للفيروسات التاجية والتي يطلق عليها وباء المتلازمة التنفسية الحادة "السارس". وكان لانتشار فيروس كورونا واتخاذ التدابير المضادة له نتج عنه عواقب وخيمة على المجتمع، حيث أثر سلباً على كافة المجالات الصحية والاقتصادية والاجتماعية والتعليمية والسياسية نتيجة قيام العديد من الدول بإغلاق حدودها، ووقف التبادلات التجارية ووقف حركات التنقل منها وإليها بحيث أصبحت معزولة عن غيرها من الدول، إلى جانب تأثيره على الاقتصاد المحلي والذي ساهم بشكل كبير في إفلاس العديد من الشركات وكذلك انقطاع الكثيرين عن عملهم، نتيجة وجود هذا الفيروس. (مزوز، 2020، 62).

خطة البحث، وتتكون من مقدمة وتمهيد ومبحثين على النحو التالي:

التمهيد، وفيه:

- الحاجة الملحة للعمل من أجل التنمية المستدامة أكثر أهمية من أي وقت مضى في ظل انتشار فيروس كورونا
- أهداف التنمية المستدامة لدولة العراق
- المبحث الأول: متطلبات التنمية البشرية والتنمية المستدامة، وبه ثلاثة مطالب**
- المطلب الأول: اتجاهات التنمية في العراق
- المطلب الثاني: المسؤولية المجتمعية ومؤشرات الاستدامة
- المطلب الثالث: متطلبات الاستدامة الشاملة
- المبحث الثاني: التخطيط للاستدامة الاجتماعية بعد جائحة كورونا، وبه ثلاثة مطالب:**
- المطلب الأول: إعادة البناء بشكل أفضل من خلال تغيير في معايير السكن وتقديم الخدمات المجتمعية
- المطلب الثاني: استراتيجيات الاستدامة الاجتماعية للخدمات
- المطلب الثالث: تأثير التخطيط للاستدامة الاجتماعية على المجتمع
- ثم الخاتمة وبها أهم النتائج والتوصيات وقائمة المراجع

الحاجة الملحة للعمل من أجل التنمية المستدامة أكثر أهمية من أي وقت مضى في ظل انتشار فيروس كورونا

من خلال انتشار الفيروس أحدث العديد من المشكلات قد نجم عنها العديد من الآثار الاجتماعية السلبية للفئات الفقيرة ومنها ازدياد درجة الفقر والبطالة للفئات محدودة الدخل. الأمر الذي دفع إلى زيادة عدد عاطلين والمشردين وتدهور أحوال العمال وزيادة الأسعار وزيادة حدة الفقر وبالتالي انعكست إجراءات الغلق التي اتخذتها الدول إلى انخفاض مستوى الدخل الفردي وزيادة معدل التضخم مع عدم توافر خدمات التعليم والصحة بالقدر المناسب للفئات الفقيرة أو ذات الدخل المنخفض خاصة في المراحل الأولى لتطبيق هذه السياسة (عز الدين، 2004، 26).

كما إن التحولات الاجتماعية السريعة التي شهدتها المجتمع العراقي نتيجة لانتشار فيروس كورونا المستجد والذي أدى إلى غلق كافة المطاعم والمتنزهات والإجراءات الاحترازية التي اتبعتها الحكومة من خلال حظر التجوال، هذا الأمر أحدث انقطاع فئة كبيرة من المجتمع عن عملها وخصوصاً العمالة الغير منتظمة مما أدى إلى انخفاض مستويات الدخل وتدني مستويات المعيشة وارتفاع خط الفقر، وهذه العوامل أدت إلى عدم الاستقرار في البناء الاجتماعي، مما دفعنا إلى ضرورة التدخل في اتباع سياسات اجتماعية جديدة تستهدف الحد من هذه الانعكاسات وتخفيف وطأتها، وبخاصة على الشرائح الفقيرة وبعض الفئات أكثر تعرضاً للصدمات (Vulnerable Group) مثل العاطلين عن العمل والمهمشين والإناث الفقيرات والمتسربين من العملية التربوية، وكذلك المعوقين والمسنين وغيرهم.

وقد انعكست هذه الآثار على بعض الفئات بطريقة سلبية من بينها:

- 1- العمالة الفائضة التي يتم الاستغناء عنها بسبب تدهور الاقتصاد.
- 2- العمالة الغير منتظمة والتي تتمثل في الأجور اليومية الخاصة بالأعمال الصغيرة والغير مدعومة من الدولة.
- 3- الأعمال الغير متكيفة مع الوباء مثل المقاهي والقاعات المغلقة.
- 4- الفئات الفقيرة والمعدمة التي تعاني من تحرير الأسعار والتضخم ورفع الدعم.
- 5- سكان المناطق الريفية والعشوائية والعمال الزراعيون الذين لا يمكنهم من تحسن أسعار المنتجات الزراعية.
- 6- المنقطعون عن العمل لفترات طويلة.

ومما سبق يتضح أن هناك الكثير من العوامل الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والديموقراطية مهدت وأثرت في ظهور بعض الفئات في المجتمع التي تحتاج إلى رعاية خاصة أو ما يطلق عليها الفئات الأولى بالرعاية، وبالتالي يقع العبء الأكبر على الدولة فمسئولية توفير الحماية الاجتماعية لهذه الفئات وتحقيق أكبر قدر ممكن من العدالة

الاجتماعية، عن طريق توفير الخدمات لهذه الفئات وضمان استمراريتها أو ما يعرف باستدامة الخدمات الاجتماعية للفئات الأولى بالرعاية. (نور الدين، 1999، 201)

وهذا ما دعا الكثير من الدراسات، إلى ضرورة التدخل الحكومي والمجتمعي لتقديم الخدمات الاجتماعية المستدامة لهذه الفئات حيث يرى كل من (باي تشونج وزملائه 2000 Baichang, et al) إن توافر الخدمات الاجتماعية تعمل على ثبات الاستقرار الاجتماعي وحماية اقتصاده وأفراده، لذلك على الحكومة أن تؤدي دورها في إمداد المواطنين بالخدمات وخاصة الفقراء.

كما أكد بك تروفر Buck Trevor 2003 على أن تقديم الخدمات من خلال شبكة أمان اجتماعي أداة أساسية لسياسات الرعاية الاجتماعية لمواجهة الفقر ومساعدة الفئات المستضعفة لمواجهة أزماتهم. كما يتفق كل من اليكسف ميشيل واليتزل جيمس Alexeev Michael Aletizel James 2001 مع الرأيين السابقين بضرورة مطالبة الحكومات بتوفير مستوى معيشي مناسب للمواطنين والتدخل لمد شبكات أمان اجتماعي من خلال خدمات اجتماعية مستدامة لعدم زيادة الفقراء.

كما دعت دراسة ساندرنا جوكنين Sandra Jikinen 2009 إلى ضرورة توفير الخدمات الاجتماعية لأسر المسنين الفقراء في الجوانب الاجتماعية والصحية وأن تتضمن السياسة الاجتماعية نظام للخدمات يحولها من مجرد متلقية للمساعدة إلى اسر قادرة على رعاية نفسها وتوفير متخصصين لمساعدة الأسر الأولى بالرعاية.

أهداف التنمية المستدامة لدولة العراق:

إن الاستدامة الاجتماعية مفهوم حديث يتضمن استدامة الخدمات واستدامة التنمية وذلك لتحقيق الأهداف التالية:

- مقابلة الحاجات الأساسية للطعام، المسكن، التعليم، الدخل، الأمن، وظروف العمل المناسبة.
- العدالة في توزيع عوائد المجتمع بطريقة عادلة على أعضاء المجتمع.
- تحسين الخدمات التعليمية.
- تحسين المشاركة الاجتماعية بطريقة ديمقراطية.

والاستدامة الاجتماعية، يستخدم لوصف تلك العناصر التي تسهم في رفاهية المجتمع وتتضمن الخدمات الإنسانية الرسمية (الصحة، التعليم، الخدمات الاجتماعية، الترفيهية والثقافية.... الخ) فضلاً عن خدمات المجتمع غير الرسمية كشبكة المنظمات التطوعية والعلاقات الاجتماعية.

1. وإذا كانت الخدمة الاجتماعية في الولايات المتحدة الأمريكية قد نشأت في ظل حركتين كبيرتين لمواجهة الفقر ومساعدة الفئات الأولى بالرعاية هما حركتي

تنظيم الإحسان والمحلات الاجتماعية وأخذت عنهما الكثير من مبادئها وأساليبها في العمل وبالتالي أصبح محاربة الفقر هو الهدف الأساسي لخدمات الرعاية الاجتماعية سواء عن طريق تقديم الخدمات للفقراء لمساعدتهم على التكيف مع ظروفهم أو بإحداث تغييرات أو تعديلات على النظام القائم، وإذا ما سلمنا بأن مهمة الرعاية الاجتماعية هي تخفيف ألم الجماعات الأكثر فقراً وحرماناً والفئات الأولى بالرعاية، فإن مهمة أي سياسة اجتماعية هي الإقلال من عدد هذه الجماعات أو التخلص من بعض الحرمان الذي يعانيه باتخاذ إجراءات قابلة للتطبيق لمواجهة الحرمان والفقر ومن ثم مواجهة المشكلات التي تواجههم وذلك يتطلب قاعدة للعمل وسياسات تعطي أهمية لمقابلة الحاجات الإنسانية (العماس، 1996، 137).

ولهذا فنتبنى عملية الاستدامة الاجتماعية في العراق أربعة مجالات وهما: البنية التحتية والمرافق، الحياة الثقافية والاجتماعية، معدل النمو، وحرية الرأي. وتهدف التنمية المستدامة إلى:

- 1- **المساواة:** يوفر المجتمع فرصاً وموارد متكافئة لجميع الناس، وخاصة الفقراء والفئات المحرومة في المجتمع.
- 2- **الاختلاف:** من خلال تعزيز ثقافة الاختلاف وقبولها.
- 3- **التماسك الاجتماعي:** من خلال توفير نظام وهيكلية لدعم التماسك الاجتماعي، وبالتالي تعزيز التماسك داخل المجتمع وخارجه على المستوى المهني والمؤسسي العام.
- 4- **مستوى المعيشة:** ويشمل الضمان الاجتماعي هو المطلب الأساسي لخلق حياة كريمة للجميع على مستوى الفرد والجماعة والمجتمع ككل، مثل الصحة والسكن والتعليم والتوظيف والسلامة.
- 5- **الديمقراطية:** يوفر المجتمع عمليات ديمقراطية وهيكل حكومية مسؤولة.
- 6- **النضج الاجتماعي:** يعتبر الفرد مسؤولاً عن النمو والتطور المستمر للمقياس الاجتماعي العام، مثل طرق الاتصال، والطرق السلوكية، والتعلم غير المباشر. كما أن التنمية المستدامة تعزز قدرات الناس المعاصرين دون الإضرار بقدرات الأجيال القادمة، وتؤمن خطة التنمية المستدامة أن الموارد الطبيعية والبيئة ما هي إلا وسيلتان لتحسين مستويات المعيشة، والدخل وسيلة لزيادة دخل الإنفاق، وبالتالي تحسين الرفاهية (قبرصي، 2003، 46).

المبحث الأول: متطلبات التنمية البشرية والتنمية المستدامة

اتجاهات التنمية في العراق:

لم تحقق التنمية الاجتماعية في العراق ما يتناسب مع ما أنفق عليها، فأننا لم نقل إنها فشلت، ذلك لأن المطلوب هو ليس مجرد الإنفاق. فكيف سيكون الأمر إذا ضاقت مصادر الإنفاق والتمويل كما حدث بعد عام 1991، ولذلك فإن أي تصور مستقبلي للتنمية الاجتماعية في العراق لا بد من أن ينطلق من تشخيص عوامل الإخفاقات السابقة طوال أكثر من عقدين. وفي اعتقادنا إن أول تلك العوامل هو أن النظم الشمولية تفتقر إلى الرؤية المرنة للواقع، حيث إنها تحول المجتمع ذاته إلى أداة تصبح فيه التنمية الاجتماعية ملبية لحاجة السلطة إلى الدعاية لذاتها، وإلى الهياكل التي تعزز هيمنتها، ولكنها ليست ملبية لحاجات الإنسان والمجتمع. (مطانيوس، 2009، 46).

والتنمية دوراً مركباً يبدأ بنقد ما هو قائم في المجتمع كي يقدم البدائل. وهو إذ يبدأ بالإنسان وينتهي إليه. فانه يجند كل الإمكانيات المتاحة ويستثمر الطاقات لكي يعزز الإنجاز بالإنجاز. وحين نقول أن التنمية فعل مركب وان عناصره متفصلة متكاملة فهذا لا يعني صعوبته فقط بل يعني إن الاجتهاد حوله واسع ومتعدد الأوجه وهو ساحة للتنظير الأيديولوجي، بقدر ما هو خطاب لوعود يوتوبية.

وان شروط نجاح التنمية الاجتماعية في العراق في ضوء عوامل الآفاق التي شهدتها المجتمع العراقي خلال العقدين الأخيرين تلخص فيما يلي:

- رؤية حكيمه ورشيده ذات سلطة إنسانية.
- تمويل مركزي للمشاريع والبرامج الاستراتيجية وخصوصا في مجالات التعليم والصحة والإسكان.
- تمويل أهلي وأنشطة تطوعية لبعض برامج العمل الاجتماعي وخصوصا تلك التي تخص شرائح وفئات اجتماعية معينة.
- مجتمع مدني مؤلف من منظمات ذات حضور فاعل في حياة الناس.
- سياسة فاعلة لتطبيق شروط النوع الاجتماعي.
- يحقق الأمان والضمان الاجتماعي.
- دراسات تخصصية منجزة.
- دراسات علمية.
- نظم قانونية مرنة. (الطويل، 2010، 53)

وما دامت شبكات الأمان الاجتماعي تتكون من حزمة من البرامج الممولة بواسطة الدولة بالدرجة الأولى، يضاف الى ذلك قدر من التمويل الذي توفره المنظمات غير الحكومية أو المقمة في إطار برامج المعونة من خلال الشبكات الخاصة، فان هذه الشبكات تعتمد على مجموعة من الآليات الأساسية غذاء، صحة، نقل، تعليم، وبرامج المساعدات والتحويلات المادية والعينية للفئات الشديدة الفقر، والبرامج التي تتبنى توفير فرص العمل للشباب ومساعدة الأفراد على الاندماج في مجتمعهم، وان أهم شبكات الأمان الاجتماعي في العراق هي: (مصطفى، 2003، 79).

1- الشبكات الخاصة: وتتمثل في:

- أ- التأمينات الاجتماعية وتشمل (التقاعد والضمانات الاجتماعية: العسكرية والمدنية).
- ب- المساعدة الاجتماعية (تشريعات الرعاية الاجتماعية: الفقراء، كبار السن، الضعفاء بين الفقراء).
- ت- تشريعات رعاية الأحداث والقاصرين.
- ث- برامج المساعدة المادية والعينية والتحويلات المالية للفئات التي تعيش في فقر مدقع.
- ج- وضع الخطط لخلق فرص عمل أو توفير فرص للمجموعات التي يمكن أن تساعد في الاندماج الاجتماعي.
- ح- قانون صندوق الزكاة.

2- الشبكات الوطنية العامة: ومنها:

- أ- توفير الخدمات العامة لجميع أفراد المجتمع.
 - ب- توفير الدعم على الخدمات الأساسية والسلع الضرورية.
 - ج- تعزيز الرقابة على الأسعار.
- وإذا كانت معطيات الواقع الفعلي في جميع الدول العربية تقلل من أهمية هذه الشبكات وفعاليتها في تخفيف المعاناة الأساسية للشرائح الفقيرة فيها. (السروجي، مرجع سابق، 390).

وتتباين من حيث تركيزها على المناطق الحضرية أو الريفية وان تلك الشبكات تعاني تبعات سمة عامة تتمثل في قلة مواردها التمويلية، بخاصة إن مكونات هذه الشبكة بعضها عام يستفيد منها المواطنون جميعاً دون أي اعتبار لفقرهم، وقد اعتمد هذا المنهج في العراق من خلال دعم أسعار السلع والخدمات الأساسية من غذاء وتعليم وصحة ومواصلات وطاقة وغيرها، حيث توسع في فترة الرفاهية الاقتصادية في السبعينات والثمانينات، ثم بدأ بالتراجع باتجاه استرجاع كامل الكلفة أو جزء منها.

والاتجاه نفسه اعتمد في نظام البطاقة التموينية حيث يحصل كل مواطن على نصيب متماثل، دون أي اعتبار لدرجة فقره أو غناه. أما البعض الآخر من عناصر الشبكة فهو خاص، إذ لا تمنح مزاياه إلا للأشخاص الذين تتوفر فيهم الشروط المقررة في القانون المنظم. وهناك مخاطر أساسية لعل أبرزها: (مصطفى، مرجع سابق، 80).

- أ- ضعف الاستهداف، حيث أن أغلبها لا توجه توجيهاً دقيقاً إلى الفقراء الحقيقيين، لابل إن البعض منها يساوي في المعاملة بين الفقراء وغيرهم. حيث أصبحت طبقات المجتمع السفلى تعج بالفقراء والمحرومين والمهمشين والعاطلين

وغيرهم من ضحايا البطالة والتضخم واللامساواة، مما يحد من الجهود المبذولة في بناء شبكات أمان اجتماعي فاعلة ونموذجية.

ب- في عصر تستمر فيه الظروف الاقتصادية والاجتماعية في التوسع بأشكال وأشكال مختلفة من الفقر والمناطق المنكوبة بالفقر، تستمر نسبة التمايز الاجتماعي في المجتمع العراقي في الازدياد.

ج - شيوع صور الفساد الإداري الرشوة، الاختلاس، والتزوير، التهريب الأمر الذي دفع العديد من البلدان الى اللجوء لإقامة شبكات أمان اجتماعي تتسم بالعمومية، لتجنب مشكلات إساءة تنفيذ السياسات الخاصة بشبكات الأمان الأكثر دقة. وهذه الشبكات في حقيقة الأمر لا تسهم في القضاء، على ظاهرة الفقر أو التخفيف منها، وإنما تخفف من حجم المعاناة التي يعيشها الفقراء.

وفي العراق تؤكد المعطيات الواقعية عدم فاعلية اغلب عناصر الشبكة. فعلى سبيل المثال، يعكس راتب رعاية الأسرة للمشمولين في راتب الرعاية الاجتماعية ضعف دور هذا العنصر في الشبكة فمقياس الكفاءة اعتمد بشكل أساسي على عدد المستفيدين من هذا القانون دون البحث في المقوم الآخر، وهو مقدار التحويلات النقدية المقدمة. (كاظم، 2010، 299).

الثاني: المسؤولية المجتمعية ومؤشرات الاستدامة

تعتبر المسؤولية الاجتماعية طريقة إدارة مسؤولة تعبر عن استراتيجية أي منظمة للمجتمعات الهامة التي تعمل فيها، وهذه الطريقة شفافة وتأخذ بعين الاعتبار المجتمع المحلي وأعضائه المؤسسيين المختلفين لأصحاب المصلحة كما إنها تعكس الدرجة التي تكون الوكالة مسؤولة عندها عن اتخاذ القرار في الجوانب الاقتصادية والاجتماعية والبيئية. (زيداني، 1994، 184).

كما أن تحديد ومشاركة الأطراف ذات الصلة هو القضية الأساسية للمسؤولية الاجتماعية، فيجب على المنظمة تحديد الأطراف المشاركة في صنع القرار والأنشطة التي سوف تتبعها، حتى تتمكن من فهم تأثيرها وتحديد كيفية الاستجابة لها من المجتمع. كما أن المسؤولية الاجتماعية ليست خطة إنسانية أو اجتماعية، ولكنها طريقة إدارة تأخذ في الاعتبار المسؤوليات الاجتماعية والبيئية كجزء ملموس ولا غنى عنه من استراتيجية المؤسسة، بالإضافة إلى الأسباب الاقتصادية، ويمكن للسلوك الحازم والمسؤول أيضاً أن يحقق نجاحاً مستمراً للأعمال. (بدوي، 1983، 387). كما شمل المبادئ الأساسية تتمثل في:

- 1- مبدأ المساواة
- 2- مبدأ الشفافية
- 3- مبادئ السلوك الأخلاقي

- 4- مبدأ احترام مصالح الأطراف المعنية
 - 5- مبدأ الالتزام القانوني (سيادة القانون)
 - 7- مبدأ احترام القواعد والمعايير الدولية للسلوك
 - 8- مبدأ احترام حقوق الإنسان
- وتعرف التنمية المستدامة: هي السبل التي تتبعها الحكومات لإدماج الاعتبارات البيئية بالمخططات التنموية، وتتمثل هذه التنمية في ثلاثة أبعاد وهي: التنمية الاقتصادية، والتنمية الاجتماعية، والتنمية البيئية. (قرم، 1999، 14).

- أسس وعوامل التنمية المستدامة:

- 1- الإنسانية: هو صاحب المسؤولية والثقة، وتنص أجندة القرن الحادي والعشرين بوضوح على أنه بسبب النمو السريع لسكان العالم، فإن أنماط استهلاكهم على الأرض والمياه والطاقة والموارد الطبيعية الأخرى آخذة في الازدياد، واستراتيجيات التنمية يجب أن تتعامل مع النمو السكاني وصحة النظام البيئي والوسائل التقنية. فيجب أن تشمل الاستخدامات المتقدمة والأهداف الرئيسية للتنمية ومكافحة الفقر، وضمان الحياة البشرية والسعي إلى نوعية حياة جديدة، بما في ذلك تحسين ظروف المرأة، وضمان الاحتياجات الأساسية (مثل الغذاء والسكن) والخدمات الأساسية (مثل التعليم وصحة الأسرة) والتشجير وفرص العمل وحماية البيئة. كما يجب أن تكون اهتمامات السكان أيضاً جزءاً من استراتيجيات التنمية المستدامة، ويجب على البلدان أن تضع أهدافاً وخططاً لهذه الأهداف. وفي نفس الوقت، تذكر أن التسلسل الهرمي السكاني مع نسبة متزايدة من الشباب سيضغط على الموارد في المستقبل القريب.
- 2- الطبيعة: وتشمل المحيط الحيوي والذي يعبر عن الموارد المتجددة وغير المتجددة.
- 3- التكنولوجيا: فإن ترسخ التطور التكنولوجي في البنية الاجتماعية والحياة اليومية للناس أصبح أساساً من أساسيات الحياة، حيث أنه بدون التكنولوجيا لا يمكن حل العديد من المشاكل التقنية التي نواجهها اليوم. (زيداني، 1994، 184).

- مؤشرات الاستدامة في دولة العراق:

إذا نظرنا إلى التفكير البيئي للقيادة الحكيمة للأمة العراقية، سنجد أن التفكير في الاستدامة هو المحور الأساسي لجميع الخطب والمواقف والإنجازات على جميع المستويات، وتتمثل مؤشرات الاستدامة في دولة العراق في:

أ- **التنمية البشرية:** تنمية الشعب العراقي ليتمكن من بناء مجتمع مزدهر.
ب- **التنمية الاجتماعية:** تكوين مجتمع عادل وآمن قائم على الأخلاق الحميدة والرعاية الاجتماعية القادرة على التعامل والتفاعل مع المجتمعات الأخرى، وتلعب التنمية الاجتماعية دوراً مهماً في الشراكة التنموية العالمية.

ج- **التنمية الاقتصادية:** إن تطوير الاقتصاد الوطني متنوع وقادر على المنافسة يمكن أن يلبي احتياجات الشعب العراقي الآن وفي المستقبل ويضمن مستوى معيشي مرتفع.

د- **التنمية البيئية:** وتشمل إدارة البيئة بما يضمن الانسجام بين التنمية الاقتصادية والاجتماعية وحماية البيئة.

هذه الركائز الأربعة هي أصل التنمية المستدامة والمسؤولية الاجتماعية، فقد لمست أعماق تراب العراق وجعلت الحاضر يعيش في وئام مع الماضي.

(الجبوري، 2020، 75).

ثالثاً: متطلبات الاستدامة الشاملة

وفقاً لمجلس أستراليا الغربية للخدمات الاجتماعية (WACOSS) فإن الاستدامة الاجتماعية تحدث عندما تدعم العمليات الرسمية (نظم وهياكل) وغير الرسمية (العلاقات) بفاعلية قدرة الأجيال الحالية والمستقبلية لخلق مجتمعات سوية صالحة للحياة الاجتماعية المستدامة بحيث تكون مجتمعات منصفة ومتنوعة وديمقراطية توفر نوعية جيدة للحياة تتطلب ما يلي: (السدحان، 2017، 99).

أ- **العدالة:** أي أن يوفر المجتمع الفرص المتكافئة لجميع الأفراد ويوزع الموارد على جميع الأعضاء بعدل، وبخاصة الفئات المستضعفة أو الأشد فقراً في المجتمع.

ب- **التنوع:** أي تشجيع المجتمع على التنوع وقبول ثقافة الاختلاف.

ج- **الترابط:** أي العلاقات الاجتماعية المترابطة التي يوفرها المجتمع عن طريق نظم العمل والهياكل التي تعزز الترابط داخل وخارج المجتمع المحلي كذلك المؤسسات غير الرسمية.

د-نوعية جيدة للحياة: أي ضمان المجتمع للحاجات الأساسية وتعزيز نوعية جيدة لجميع أعضاء المجتمع سواء على المستوى الفردي أو على مستوى المجتمع في إطار ديمقراطي.

- وتتحدد متطلبات الاحتياجات الأساسية أي استدامة إشباع الحاجات الأساسية من خلال:

- أ- السكن المناسب مع المرونة في مقابلة الاحتياجات المتغيرة مثل ضمان الدخل وحماية المرضى والمعاقين والمسنين.
- ب- الرعاية الصحية المناسبة التي يجب أن تتاح لكل الناس في المجتمع.
- ج - الإنتاج المحلي للغذاء المناسب.
- د- ضمان العمل الذي يمكن الناس من كونهم منتجين وتمكينهم من استخدام مهاراتهم وقدراتهم.
- هـ- ضمان الدخل للناس حتى يكونوا قادرين على دعم أنفسهم مادياً كذلك إعالة أسرهم.
- و- توفير الأمن في المجتمع وفي أماكن العمل.

متطلب المحافظة على القدرات الإنسانية والفردية وتحسينها (رأس المال الاجتماعي) من خلال:

- أ- توفير الفرص لتنمية المهارات الإنسانية.
 - ب- توفير فرص العمل المتنوعة في المجتمع المحلي.
 - ج- توفير الفرصة للتنمية الابتكارية واستخدام هذه الأفكار الابتكارية.
 - د- توفير فرص التعليم المستمر الرسمي وغير الرسمي.
 - هـ- توفير البرامج الإصلاحية والبرامج الترفيهية والتسهيلات الثقافية.
 - و- توفير الفرص للأفراد للمساهمة في تحسين أحوال المجتمع.
- متطلبات المحافظة على قدرات المجتمع وتحسينها (القدرات المجتمعية) وذلك عن طريق:

- ✓ دعم وتشجيع التنمية الاقتصادية للمجتمع.
- ✓ هوية المجتمع التي تعكس تنوع المجتمع.
- ✓ المشاركة في العمليات العامة وفي الاستفادة من نتائجها ومن الحكومة.
- ✓ توفير الفرص للتفاعل الاجتماعي داخل المجتمع.
- ✓ توفير الفرص والموارد للفنون المختلفة والأنشطة الثقافية والمجتمعية.

✓ تشجيع ودعم لتنظيم المجتمع وللشبكات الاجتماعية. (الحبوري، مرجع سابق، 129).

المبحث الثاني: التخطيط للاستدامة الاجتماعية بعد جائحة كورونا
اولاً: اعادة البناء بشكل أفضل من خلال تغيير في معايير السكن وتقديم الخدمات المجتمعية:

حيث تعتبر المشكلات الاجتماعية معقدة ومتعددة الأبعاد، ولها جذور وطنية ودولية، ولا يوجد حاليًا حل موحد يمكن استخدامه دوليًا. فمن ناحية أخرى، من الضروري حل هذه المشكلة لإعادة البناء بشكل أفضل ومكافحة الفقر والاعتماد على المبادرة الوطنية من خلال البرامج المتمثلة بالتنمية المستدامة لكي نضج حد لهذه الظاهرة الخطيرة عن طريق توزيع عادل للدخل والموارد لمواجهة التحديات الهامة والرئيسية. فمن واجب الحكومة العراقية تنظيم وتوفير سياسات من شأنها خدمة بصورة مباشرة أو غير مباشرة من خلال البرامج التعليمية الهادفة إلى رفع مستوى الخدمات (التعليمية والصحية... إلخ) لتغيير معايير السكن وتقديم الخدمات المجتمعية وخلق بيئة اجتماعية متوازنة ومتكاملة وذلك يشمل كل من: (الطويل، 2004، 26).

- 1- من خلال اعتماد الدولة سياسات تنمية مستدامة تساهم في انخفاض خط الفقر والتخطيط للتنمية بشكل أساسي للمواطنين لتلبية متطلباتهم الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والسياسية.
- 2- تنظيم الندوات الاجتماعية للقطاع الخاص وتعميق مفهوم التوازن بين المصلحة العامة والخاصة.
- 3- توفير فرص العمل وتطوير القدرات والموارد الطبيعية (من خلال موازنة عدد الأفراد والقدرات الاجتماعية).
- 4- إعادة التوزيع العادل للدخل في العراق.
- 5- على الحكومة أن تضع تشريعات وأنظمة مساءلة للقضاء على أنشطة غسل الأموال للحد من الفساد المالي والاقتصادي والإداري.
- 6- توفير بيئة استثمارية مناسبة
- 7- بتوسيع نطاق التعليم المجاني، وزيادة توفير فرص التعليم للجميع.
- 8- تقديم الخدمات الأساسية مثل الصحة والتغذية والتعليم والإسكان لتحسين المستوى المعيشي للأفراد، والتي تعتبر هي الحقوق الأساسية لحياة كريمة.
- 9- من خلال دعم هذه الصناعات والعمل على توسيع نطاقها وإجراء بعض التدريبات الحرفية لمساعدتها على زيادة دخلها وذلك للاهتمام بأصحاب الحرف والصناعات التقليدية. ويمكن لهذا أن يقلل بشكل فعال من البطالة والفقر، ويحافظ على القيم والتقاليد الأصلية للمجتمع.

10- من خلال توسيع نطاق قطاع الضمان الاجتماعي ليشمل العاملين
المأجورين وغير المأجورين، والاهتمام بدعم وتوفير وسائل التضامن
والضمان الاجتماعي.

11- غرس الروح المدنية لدى أفراد المجتمع، والإسهام في الحفاظ على
التراث الثقافي الإيجابي للمدارس المختلفة، وغرس فكرة الانتماء والحب
للوطن منذ الصغر.

12- الاستفادة من جائحة فيروس كورونا في التكاتف معاً الشعب والدولة
للممود أمام هذه الأزمة (مصطفى، مصدر سابق، 80).

الثانياً: استراتيجيات الاستدامة الاجتماعية للخدمات:

حدد بعض الباحثين بعض الاستراتيجيات الهامة والمقبولة للاستدامة الاجتماعية هي:
(سعد، 2016، 35).

✓ **العدالة والمساواة:** ويتحقق ذلك عندما يقدر الأفراد الموارد الكافية لإشباع
حاجاتهم وتوافر الفرص للنمو الشخصي ويجدون أن هناك توزيع عادل للموارد
عبر المجتمع لتسهيل مشاركتهم وتعاونهم، وعدم المساواة يمكن تقليلها إلى
أقصى حد ممكن عن طريق تقديم الدعم والمساندة لهذه الفئات عندما تكون غير
قادرة على المشاركة مثل غيرها من الفئات وهذا سوف يقلل من معدلات
الجريمة في المجتمع ويعزز المجتمع المدني.

✓ **عدم الاستبعاد الاجتماعي والتفاعل:** وهما حق الإنسان للمشاركة في المجتمع
والاستمتاع بكل جوانب الحياة والتفاعل مع أعضاء المجتمع الآخرين كما يجب
أن تمكن البيئة الأفراد من نسيان اختلافاتهم ويؤدون ما عليهم من مسؤوليات،
والاستبعاد الاجتماعي يحد من مستوى الاندماج للأفراد في المجتمع ككل ويعيق
فرصهم الحقيقة في النمو الصحي.

✓ **الأمن:** فيجب أن يشعر الأفراد والمجتمعات بالأمن الاقتصادي والثقة بأنهم
يعيشون حياة آمنة وفي بيئات داعمة وصحية، فالناس في حاجة إلى أن يشعروا
بالأمن والضمان لكي يساهموا بفاعلية في تحسين أحوالهم وفي تحسين أحوال
مجتمعاتهم.

✓ **التوافق:** وهي تعني استجابة كل من الأفراد والمجتمعات وقدرتهم على
الاستجابة المناسبة والخلاقة للتغيرات وهي عملية تبنى على ما هو موجود
وتنشأ عن كل من الخبرات داخل المجتمع أو خارجه. وهناك أربعة
استراتيجيات للاستدامة الاجتماعية هي: (مطانيوس، مرجع سابق، 126).

1- استراتيجية تحسين الأمن والضمان الاجتماعي:

وهي تهتم بالأمن والضمان الذي يركز على أن التنمية ضمن بيئة تتميز بمستوى عال
من الأمن عن طريق مواجهة الجريمة والسلوك اللاجتماعي وتوفير فرص العمل
وتحسين الأمن والضمان الاجتماعي في الجيرة والمجتمع ككل.

2- استراتيجية تحسين الصحة العامة والأحوال الإنسانية:

وهذه الاستراتيجية يمكن تحقيقها عن طريق توفير المسكن الصحي والغذاء المناسب وطرق العلاج الملائمة والخدمات الصحية الوقائية والعلاجية كذلك تقديم مختلف أوجه الرعاية للمرضى والمعاقين.

3- استراتيجية تحسين التكامل المجتمعي:

ويمكن تحقيق هذه الاستراتيجية عن طريق إتاحة الفرصة لأفراد المجتمع لاستخدام قدراتهم وإمكانياتهم الشخصية كذلك الإمكانيات والموارد المجتمعية بطريقة عادلة وتسهيل الاندماج الاجتماعي لكل فئات المجتمع، وتمكينهم من المشاركة الفاعلة في صنع القرارات التي تمس حياتهم وعدم استبعاد أي فئة من الفئات مع التوزيع العادل لعوائد التنمية.

4- استراتيجية تحسين المنافع الاجتماعية:

وتهتم هذه الاستراتيجية بتعظيم المنافع الاجتماعية في المجتمع وذلك يتطلب أن التنمية الجديدة يستفاد منها كل الناس في المجتمع، فالتكلفة والعائد للتنمية المقترحة يجب أن تعتبر ملكاً للجميع والمنافع الاجتماعية الرئيسية لأي مشروع سوف تأتي من خلال دعم التسهيلات والتنمية يمكن أن تكون أفضل من خلال التفاعل الاجتماعي.

ثالثاً: تأثير التخطيط للاستدامة الاجتماعية على المجتمع

تساعد الخدمات الاجتماعية على التكفل بالمحتاجين والفقراء ومن يعاني من صعوبات على التكيف والتوافق مع الحياة، وتستهدف هذه الفئة لتحقيق عوامل الاندماج والعيش بحياةريمة تضمن حقوقهم، وتتمثل هذه السبل في: (المعلول، 2009، 103).

أ- تساهم في مساعدة الأسر الذي يقعون ضحية في الأزمات والمشاكل ويتطلبون المساعدة للتخطي من هذه الأزمات.

ب- تساهم في مساعدة الأفراد على التكيف في المجتمع ووضع حلول لمشكلاتهم الذين يعانون منها.

ج- تحسين مستويات المعيشة للفقراء من خلال توفير السبل التي تدر دخل لهم وتوفير فرص عمل مناسبة.

وتشير الأهداف العام والأهداف الثانوية بوضوح إلى أن خدمات الرعاية الاجتماعية تقوم فعلياً بمهمة مواجهة مجموعة واسعة من المشكلات والاحتياجات الشخصية والعائلية والاجتماعية، واتخاذ الإجراءات الفعلية للقضاء على تلك المشكلات، وتعمل خدمات الرعاية الاجتماعية وفقاً لثلاثة مستويات وهي:

1- مستوى العلاج (بما في ذلك التأهيل).

2- مستوى الحماية.

4- مستوى التطور.

ويعد التخطيط للخدمات الاجتماعية منصباً بوضوح على احتياجات الأفراد والأسر والجماعات، أي ينصب على الفئات المعرضة للوقوع في المشكلات أي الفئات المستهدفة أو المناطق السكانية الأكبر عرضة للمشكلات، وهنا أصبحت مهمة المخططون تحويل هذه الاحتياجات إلى خدمات بدلاً من تقييد احتياجاتها بناءً على الخدمات القائمة، وأصبحت مهمة عملية التخطيط هي إيجاد أنسب الحلول والبدائل التي يمكن من خلالها استخدام هذه الحلول للمؤسسات بأفضل طريقة وتلبية هذه الحاجات البشرية بأقل تكلفة، وإشراك المجتمع في اختيار وتنفيذ هذه الحاجات من خلال مشروعاته ومؤسساته التطوعية والرسمية والسياسية. (الخولي، 2012، 275).

لذا فإن تخطيط الخدمات الاجتماعية يتضمن العمليات التالية:

- دراسة الموقف وجمع المعلومات المتعلقة بالحقائق الاجتماعية على المستوى المحلي، وأهمها المشاكل القائمة -من حيث طبيعتها وإجمالها- وتقييم الاحتياجات القائمة والقدرات المادية والبشرية المتاحة، والعلاقات الاجتماعية في عمل المجتمع المحلي ومنظماته وقياداته.
 - تحديد الأهداف: القدرة على تحسين الأهداف وتتمثل في تحسين قدرة الأفراد على زيادة الإنتاج وتوزيع الخدمات بشكل عادل، بحيث يمكن للجميع المشاركة بإنصاف في استهلاك السلع والخدمات.
 - تحديد الأولويات واختيار البدائل: من أجل اختيار المشاريع على أساس أهميتها للمجتمع المحلي.
 - وضع الخطط: جعلها تتضمن خططاً ومشاريع متكاملة تحقق أفضل استفادة من الوظائف المتاحة لضمان تحقيق الأهداف، وتشمل الخطط الخاصة بكل مشروع وأهدافه وخططه ومستوى أداء الأنشطة، والعمالة المطلوبة والأنظمة واللوائح لإدارة أعمالهم والتمويل المناسب لهم.
 - تنفيذ الخطة: وهي إجراءات انتهاء المشروع، يقدم المشروع خدماته للمواطنين وفق مستوى أداء معين دون أن يتسبب في خسائر.
 - المتابعة: المتابعة وفق الخطة الموضوعية.
 - التقييم: من خلال قياس مدى الوصول إلى الهدف وتصحيح الهدف وتصحيح أي انحرافات في المسار.
 - الإعلام: لكسب ثقة الوطن والجمهور.
- ويتضمن التخطيط لاستدامة الخدمات الاجتماعية أنشطة عديدة مثل: (أحمد، 1983، 32).

- ✓ فهم الظروف التي يستخدم العملاء بموجبها الخدمة والإجراءات والوظائف الحالية، بما في ذلك وصف سلوك وتصرف أي عميل نمطي باستخدام المراحل والمعدات المختلفة للخدمة.
- ✓ تحديد الفجوات الحالية بين الخدمات، والتي قد تكون هناك مشاكل أو طلب على خدمات أخرى لا يتم النظر فيها بالسرعة المناسبة.
- ✓ القدرة على الفهم العام للمجالات المتداخلة بين مختلف الوكالات والخدمات المخططة وفرص التداخل غير الكافي بين جهودهم.
- ✓ رسم خريطة لتمثيل نماذج الخدمة الحالية والمستقبلية للعميل عندما يكون ذلك ممكناً، واستخدام نماذج بديلة تعتمد على التشابه بين سلوك العميل وسلوك إدارة الشركة لتحديد البدائل بين الاستراتيجيات الممكنة.
- ✓ تحديد إمكانيات التنسيق للعلاقات الرسمية أو غير الرسمية التي يمكن إنشاؤها داخلياً للتأكد من أن كل وكالة تكمل الأنشطة الأخرى.
- ✓ استكشاف إمكانية استخدام طرق وأساليب تقنية جديدة لتقديم الخدمات وإجراء البحوث اللازمة لذلك.

ويعمل تخطيط الاستدامة الاجتماعية فيركز على الاحتياجات الأساسية للفئات الأولى بالرعاية ويعتبر الفرق ليس شكلي فحسب وإنما ينصب على الفئات السكانية التي يستهدفها التخطيط وهي الفئات المعرضة لوقوع في مشكلات أكثر من غيرها لأنها لا تستطيع إشباع حاجاتها الأساسية وهي في حاجة إلى خدمات أساسية.

بالرغم من أن فيروس كورونا المستجد هو مرض جديد على العراق وبالرغم من خوف المواطنين والدولة من انتشاره إلا أن جهود الدولة ووعي المواطن العراقي ساعدت كثيراً في عدم نشر المرض بشكل كبير كما حدث في بعض الدول خصوصاً الدول الأوروبية. كما أن هذه الأزمة علمتنا الالتزام والتلاحم الأسري، وثقة الشعب في حكومته ورئيسه وقواته المسلحة في رفع جاهزية المؤسسات المختصة وتوفير المستلزمات سواء الطبية أو التموينية حتى لا يشعر المواطن بأي أزمة، بالإضافة لوجود شفافية كبيرة بين أجهزة الدولة والمواطن مما دعم الثقة بين جميع الجهات.

وفي الواقع، فإن هناك حاجة ملحة لتحقيق التوجه الرائد للتنمية المستدامة من خلال المسؤولية الاجتماعية لضمان الوضع التنافسي للاقتصاد العراقي على نطاق عالمي.

ومن خلال هذا البحث توصلت إلى عدة نتائج وتوصيات على النحو التالي:

النتائج:

- ح- أثر فيروس كورونا المستجد على الاستدامة الاجتماعية لكافة دول العالم.

- خ- يعد افتقار العراق للتنمية الاجتماعية من السمات الأساسية للعراق، على الرغم من أن العراق يمتلك الثروة التي تجعله مؤهلاً للتنمية الاقتصادية، وأن التنمية الاقتصادية ستؤدي في النهاية إلى التنمية الاجتماعية والتنمية.
- د- إن التحولات الاجتماعية السريعة التي شهدتها المجتمع العراقي دفعته نحو التخطيط للاستدامة الاجتماعية أكثر من أي وقت مضى.
- ذ- يؤثر التخطيط للاستدامة على تقدم المجتمع والدفع بعجلة الإنتاج وخلق حياة كريمة للمواطنين.

التوصيات:

- 1- ينبغي تبني أساليب جديدة لتطوير الاستراتيجيات التي تسهم في تعزيز الاستدامة الاجتماعية.
- 2- تعميم تطبيق استراتيجية الاستدامة البيئية لما لها من نتائج مهمة في زيادة وعي المجتمع عن أهمية الدور البيئي والاجتماعي والاقتصادي وضرورة الاهتمام به.
- 3- تطوير الممارسات الخاصة بالاستدامة في المنشآت وإيلائها الاهتمام المطلوب.
- 4- تدريب وتوعية كافة أفراد المجتمع بأهمية مراعاة العوامل البيئية والاجتماعية عند التخطيط للاستدامة.
- 5- وفيما يتعلق بالمستوى الصحي، يجب على الحكومة العراقية التركيز على وضع خطط خاصة للقطاع الصحي العراقي من خلال توفير خدمات صحية شاملة ومكثفة وشاملة، بما في ذلك الرعاية الصحية الأولية والمتقدمة.
- 6- يجب على الحكومة العراقية القادمة أن تبذل قصارى جهدها لتحسين المستوى المعيشي للمواطنين العراقيين، وستكون الأساس لخلق مرحلة جديدة، وكذلك تحسين وتطوير هيكل التوظيف.

المراجع:

- المراجع العربية:

- 1- أحمد، محسن عبد الحميد (1983)، التخطيط للتنمية الاجتماعية، س4، ع6، المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم-مركز تدريب قيادات تعليم الكبار لدول الخليج.

2- بدوي، السيد محمد (1983)، علم الاجتماع الاقتصادي، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، مصر.

3- بشرى مزوز، 2020، السوار الإلكتروني ومدى فعاليته في زمن كورونا، هشام الأعرج، ع51.

4- الجبوري، حنان محمد شكر (2020) الفقر في العراق والتنمية المستدامة، ع53، كلية الإمارات للعلوم التربوية.

5- الحبوري، سطاتم حمد خلف (1989)، محددات التنمية الاجتماعية لمجتمع ربعة في العراق، ع19، جامعة الموصل-كلية الآداب.

6- الخولي، محمد أحمد (2012)، المتطلبات الاجتماعية للتنمية البشرية في قطر: المؤشرات والتوقعات، مج104، ع507، الجمعية المصرية للاقتصاد السياسي والإحصاء والتشريع.

7- زيداني، سعيد (1994)، الديمقراطية وحماية حقوق الإنسان في الوطن العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت.

8- زيداني، سعيد (1994)، الديمقراطية وحماية حقوق الإنسان في الوطن العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت.

9- السدحان، مساعد بن عبد الله بن عمر (2017)، تقويم الاستدامة في أنظمة البناء بمدينة الرياض باستخدام مقياس الريادة في تصميم الطاقة والبيئة، س43، ع164، جامعة الكويت-مجلس النشر العلمي.

10- السروجي، طلعت مصطفى (2009)، الخدمة الاجتماعية، أسس نظرية والممارسة، الإسكندرية، المكتب الجامعي الحديث.

11- سعد، عماد (2016)، المسؤولية المجتمعية ومؤشرات الاستدامة: رؤية قطر الوطنية 2030 أنموذج، مج24، ع2، الأكاديمية العربية للعلوم المالية والمصرفية-مركز البحوث المالية والمصرفية.

12- الطويل، رواء زكي يونس (2004)، المديونية والفقر مرآة الإرهاب الدولي، مجلة دراسات دولية، العدد 24، مركز الدراسات الدولية، جامعة بغداد.

13- الطويل، رواء زكي يونس (2010) التنمية الاجتماعية في العراق، مج6، ع20، جامعة الموصل-مركز الدراسات الإقليمية.

14- عز الدين، أمينة (2004)، الآثار الاجتماعية لبرامج الإصلاح الاجتماعي في الدول النامية، مؤتمر برنامج الإصلاح الاجتماعي وتحديات المستقبل، كلية التجارة، جامعة حلوان.

15- العماش، حسين مرهم (1996)، شبكات الحماية الاجتماعية في طاهر كنعان، الآثار الاجتماعية للتطبيق الاقتصادي في الدول النامية، أبو ظبي صندوق النقد العربي.

16- عمران، نصر خليل (1997)، تخطيط الخدمات الاجتماعية لوقاية شباب العاملين من تعاطي المخدرات، المؤتمر العلمي العاشر، كلية الخدمة الاجتماعية، جامعة حلوان.

17- قبرصي، عاطف عبد الله (2003) إعادة بناء العراق: استراتيجيات التنمية في ظروف الأزمات، مج26، ع295، مركز دراسات الوحدة العربية.

18- قمر، جورج (1999)، التنمية البشرية المستدامة والاقتصاد الكلي، حالة العلم العربي، سلسلة دراسات التنمية البشرية، الأمم المتحدة.

19- كاظم، ابتسام هادي (2010)، الفقر والمشكلات الاجتماعية في العراق، ع25، جامعة بغداد-مركز البحوث التربوية والنفسية.

- 20- مصطفى، عدنان ياسين (2003)، التنمية الاجتماعية في العراق، المسارات والآفاق، مجلة المستقبل العربي.
- 21- مطانيوس، مخول (2009) نظم الإدارة البيئية ودورها في التنمية المستدامة، مج 25، ع2، جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية.
- 22- المعلول، فاطمة محمد (2009)، التخطيط للاستدامة، ع18، النقابة العامة لأعضاء هيئة التدريس الجامعي.
- 23- نور الدين، أمام (1999)، الآثار الاجتماعية للتحويلات الاقتصادية في المجتمع الجزائري، رسالة ماجستير، كلية الآداب، جامعة عين شمس.

المراجع الأجنبية:

1. Alexeev Michael & Aleitzel James: Income Suistrlation and price Controle, London, European Economic Review V.,45, N.,9, 2001, p. 1674.
2. Baichang, et, al: Theory of State enterprise Reform, Journal Of Comparative Economic, V., 289, No., 4, 2000, p.717.

3. Buctrevor Poor Relief or poor dear The Social Funds, Safety nets and Social Seceurity, N.Y., Aldershot, 2003,p.231
4. Sandra Jokinen: Family quality of life in the Context of oging and intellecttal , N.Y, international. Journal of Humanities and Social Scienes, V.,70,2009.